International Journal of Fiqh and Usul al-Fiqh Studies (IJFUS)
eISSN 2600-8408
Pp. 78-90

Copyright (C) 2026
IIUM Press
International Islamic University Malaysia

القواعد الفقهية الخمس الكبرى وآثارها في الفتاوى الاقتصادية المعاصرة الصادرة عن المجلس الوطني للشريعة التابع لمجلس علماء إندونيسيا

The Five Major Legal Maxims and Their Influence on Contemporary Economic Fatāwā Issued by the National Sharia Council of the Indonesian Ulama Council

إينانج هداية[i]

ملخص البحث

إنّ تطوّر الاقتصاد المعاصر قد أدّى إلى ظهور قضايا جديدة تتطلّب حلولًا شرعية مناسبة. تؤدّي الهيئة الشرعية الوطنية لمجلس العلماء الإندونيسي (DSN-MUI) دورًا مهمًّا في إصدار الفتاوى المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي، مستندة في ذلك إلى القرآن الكريم والسنّة النبوية، بالإضافة إلى القواعد الفقهية الخمس الكبرى ذات الطابع الكُلي. ومع أهمية هذه القواعد، فإنّ تأثيرها المباشر في فتاوى DSN-MUI لا يزال قليلًا مِن حيث البحث. ومِن ثمّ، تهدف هذه الدراسة إلى بيان القواعد الفقهية الخمس الكبرى حسب آراء علماء المذاهب والعلماء المعاصرين، وبيان أثرها في الفتاوى الاقتصادية المعاصرة التي تصدرها الهيئة الشرعية الوطنية لمجلس العلماء الإندونيسي. ويُستَخدم في هذا البحث المنهج الاستقرائي، كما سيعتمد على منهج تاريخي وفلسفي ومقارَن، ويتَّبع في تحليله أسلوبًا توجيهيًا تقريريًا. تشتمل المصادر الأساسية على كتب القواعد الفقهية مِن مؤلفات علماء المذاهب مثل: الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية للسيوطي، ومؤلفات العلماء المعاصرين مثل: الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد لمصطفى أحمد الزرقا، وغيرها. وخلاصة القول إن غالبية علماء المذاهب والعلماء المعاصرين يذكرون خمس قواعد فقهية كبرى. ولكن القواعد الفقهية التي أثرت في تسع فتاوى اقتصادية معاصرة صادرة عن الهيئة الشرعية الوطنية التابعة لمجلس علماء إندونيسيا تَقتصِر على ثلاث قواعد كبرى فقط، وهي: "المشقة تجلب التيسير"، و"الضرر يزال"، و"العادة محكّمة". يقدِّم هذا البحث إسهامًا مهمًّا في التأكيد على أنّ القواعد الفقهية الخمس الكبرى ليسَتْ نظرية فحسب، بل لها تأثير واقعي وملموس في صياغة الفتاوى الاقتصادية المعاصرة التي تُصدرها الهيئة الشرعية الوطنية التابعة لمجلس علماء إندونيسيا.

الكلمات المفتاحية: القواعد الفقهية الخمس الكبرى، الفتاوى، الاقتصاد المعاصر، المجلس الوطني للشريعة التابع لمجلس علماء إندونيسيا.

Abstract

The development of contemporary economics has given rise to new issues that require appropriate Islamic legal solutions. The National Sharia Council of the Indonesian Ulama Council (DSN-MUI) plays a significant role in formulating fatāwā on Islamic economic matters, referring not only to the Qur'an and Hadith but also to the five major and universal Islamic legal maxims. However, the direct influence of these legal maxims on DSN-MUI fatāwā has rarely been studied in depth. Therefore, this study aims to explore the five major legal maxims according to classical and contemporary scholars, and to examine their influence on contemporary economic fatāwā issued by the DSN-MUI. This study employs a historical, philosophical, and comparative approach with a prescriptive analysis. Primary sources include classical works on legal maxims such as Al-Ashbāh wa-al-Naẓā'ir fī Qawā'id wa-Furū' Fiqh al-Shāfi'īyyah by al-Suyūṭī and contemporary works such as Al-Fiqh al-Islāmī fī Thawbihi al-Jadīd by Mustafa Ahmad al-Zarqa, among others. The research applies the inductive theory of Islamic law. In conclusion, the majority of scholars of madhāhib and contemporary scholars mention five major legal maxims. However, the legal maxims that have influenced nine contemporary economic fatāwā issued by the National Sharia Board of the Indonesian Ulama Council are limited to only three major maxims, namely: "Al-Mashaqqah Tajlib al-Taysīr", "Al-Ḍarar Yuzāl", and "Al-'Ādah Muḥakkamah" This research makes an important contribution in affirming that the five major legal maxims are not merely theoretical, but have a real and tangible impact on the formulation of contemporary economic fatāwā issued by the National Sharia Board of the Indonesian Ulama Council.

Keywords: *The Five Major Legal Maxims, Fatāwā, Contemporary Economy, National Sharia Council, Indonesian Ulama Council.*

[i] المعهد العالي للدراسات الشرعية نهضة العلماء تشيانجور، جاوة الغربية، إندونيسيا: enanghidayat17@gmail.com

Submission Date: 2 *September* 2025
Acceptance Date: 18 *September* 2025
Publication Date: 30 *January* 2026

المحتوى

المقدمة 79
المبحث الأول: القواعد الفقهية الخمس الكبرى عند فقهاء المذاهب الأربعة والعلماء المعاصرين 82
المطلب الأول: مفهوم القاعدة الفقهية 82
المطلب الثاني: أهمية القاعدة الفقهية 83
المطلب الثالث: القواعد الفقهية الخمس 83
المبحث الثاني: القواعد الفقهية الخمس الكبرى، وآثارها في الفتاوى الاقتصادية المعاصرة الصادرة عن المجلس الوطني للشريعة التابع لمجلس علماء إندونيسيا 86
الخاتمة 88
التوصيات 88
المراجع 88

المقدمة

حقيقة القواعد الفقهية هي أنها وجهة نظر صاغها العلماء. وقد اتفق غالبية العلماء على أنّ القواعد الفقهية تُعَد دليلًا مساعدًا في عملية استنباط الأحكام الشرعية، ولكنها لا تُستخدم كدليل أساسي، بلْ تُعد مُكَمِّلة في اتخاذ القرارات الفقهية (Efendi, 2019). القواعد الفقهية تَعمَل كدليل عملي مستمد مِن القرآن الكريم والحديث النبوي (Munawaroh, 2017).

القواعد الفقهية تيسّر فهم وإتقان أحكام الشريعة الإسلامية مِن خلال جمع الفروع الفقهية المختلِفة تحت قواعد عامة. كما أنّ دراستها تُدَرّب على مهارة الاستنباط الفقهي، وتُسهِّل صياغة الأحكام الشرعية (Mohamad Yunus, 2019).

القواعد الفقهية تَدمِج المسائل الجزئية التي تشمل قضايا متعددة مع الأدلة التفصيلية (Sanusi, 2021). اتفق الفقهاء مِن المذاهب الأربعة على أنّ القواعد الفقهية يمكن أنْ تُستَخدم كدليل في الشريعة الإسلامية، ويمكن تطبيقها على القضايا المعاصرة (Rambe, 2022). القواعد الفقهية هي مبادئ فقهية صِيغَت بصفة عامة مِن مسائل فقهية تتشابه في العلة، وتهدف إلى تبسيط مختلف القضايا (Talhah, 2014). تعدّ القواعد الفقهية مهمة في الشريعة الإسلامية المعاصرة لأنها تضمن توافق الأحكام مع القرآن الكريم، والسنة النبوية، والمصلحة (Thalib, 2016).

اتفق الفقهاء على وجود قواعد فقهية كبرى تُعدّ أمهات تتفرّع عنها قواعد فرعية كثيرة (Talhah, 2014).

وقد أشار العلماء المعاصرون إلى هذه القواعد بأسماء مختلفة: فسماها صالح السدلان "القواعد الفقهية الكبرى"، وسماها محمد صدقي البورنو "القواعد الكلية الكبرى"، وسماها محمد الوائلي "القواعد الكلية الخمس"، وسماها إبراهيم الحريري "القواعد الخمس الأساسية"، وسماها محمد مصطفى الزحيلي "القواعد الفقهية الأساسية الكبرى"، وسماها عبد القادر محاوت "القواعد الفقهية الخمس الكبرى."

أما علماء المذاهب مثل السيوطي، والسبكي، وصلاح الدين العلائي، وابن الملقن فقد أطلقوا عليها اسم "القواعد الخمس" (Al-ʿAlāʾī, 2004; Al-Subkī, 1991; Al-Suyūṭī, 1997; Ibn al-Mulaqqin, 2010). وسماها المقّري "القواعد التي لا تشير إلى الخلاف". (Al-Maqqari, n.d.). وعلى كل حال، فإنّ الباحثة في هذا المقام تُطلق عليها مصطلح "القواعد الفقهية الخمس الكبرى."

بوجه عام، هناك خمس قواعد فقهية كبرى تشمل جوانب كثيرة مِن الفقه. وهذه القواعد هي: "الأمور بمقاصدها"، و"المشقة تجلب التيسير"، و"الضرر يزال"،

و"اليقين لا يزول بالشك"، و"العادة محكّمة" (Abd Rahman et al., 2020).

تعرف القواعد الخمس هذه بـ"القواعد الكبرى" لأنها قواعد عامة تشمل جميع مجالات الفقه، وتُعَدّ أساسًا رئيسًا تنبثق منه قواعد فقهية أخرى (Arfan, n.d.). وتسمّى أيضًا بـ"القواعد الفقهية الكلية الكبرى"؛ وهي عبارة عنْ مبادئ عامة تشمل مسائل كثيرة في مختلف مجالات الفقه (Munawaroh, 2017s).

تُعَدّ القواعد الفقهية مِن الأدوات الأساسية في الشريعة الإسلامية، حيث تُستخدم كمبادئ عامة لفهم الأحكام الفقهية وصياغتها في مختلف المسائل. وقد حَظِيَت القواعد الفقهية الخمس الكبرى باهتمام واسع مِن قِبَل العلماء المتقدمين والمعاصرين على حدّ سواء، لِما لها مِن دَور أساسي في معالجة كثير مِن القضايا الفقهية.

ذكر عدد مِن علماء الشافعية وجود خمس قواعد فقهية كبرى، ومنهم صلاح الدين العلائي (ت. ٧٦١هـ)، والسبكي (ت. ٧٧١هـ)، وابن الملقّن (ت. ٨٠٤هـ)، والحصني (ت. ٨٢٩هـ)، والسيوطي (ت. ٩١١هـ). أما المقّري (ت. ٧٥٨هـ) مِن علماء المالكية، فقد ذكر أربع قواعد فقط، في حين ذكر ابن نجيم (ت. ٩٧٠هـ) مِن علماء الحنفية ستّ قواعد فقهية كبرى.

أما العلماء المعاصرون مثل يعقوب الباحسين، وصالح السدلان، والشيخ أحمد محمد الزرقا، ومصطفى أحمد الزرقا، ومحمد الزحيلي، وإبراهيم الحريري، وعبد القادر محاوت، ومحمد الوائلي فقد ذكروا أن هناك خمس قواعد فقهية كبرى كما ذكرها علماء المذاهب. بينما يختلف محمد صدقي البورنو، حيث ذَكَرَ أنَّ هناك سِتّ قواعد فقهية كبرى.

يمكن أنْ نستنتج من هذا الاختلاف أنّ علماء المذاهب يختلفون في تحديد القواعد الفقهية الكبرى، فمنهم مَن اعتمد أربع قواعد، وهي :الأمور بمقاصدها، الضرر يزال، اليقين لا يزول بالشك، وإعمال الكلام أولى مِن إهماله .ومنهم مَن اعتمد خمس قواعد، وهي :الأمور بمقاصدها، اليقين لا يزول بالشك، المشقة تجلب التيسير، الضرر يزال، والعادة مُحَكّمَة .وهناك أيضًا مَن أضاف سادسة، فاعتبرها سِتّ قواعد كبرى، وهي :لا ثواب إلا بالنيات، الأمور بمقاصدها، اليقين لا يزول بالشك، المشقة تجلب التيسير، الضرر يزال، والعادة مُحكّمة.

أما العلماء المعاصرون، فإنهم غالبًا ما يعتمدون على خمس قواعد كبرى، وهي :الأمور بمقاصدها، المشقة تجلب التيسير، اليقين لا يزول بالشك، لا ضرر ولا ضرار، والعادة محكّمة، غير أنّ بعضَهم أضاف قاعدة سادسة، وهي :إعمال الكلام أولى مِن إهماله.

تعطي هذه القواعد ضمنيًا الأولوية للسياق، والنية، والمصلحة، والتيسير، والعادة في إصدار الأحكام. عادة ما يَلتزِم العلماء المعاصرون بالقواعد الخمس الكبرى للحفاظ على التوازن بيْن صرامة الحُكم وتيسير الأمور على الناس. وتُضاف قاعدة "إعمال الكلام أولى مِن إهماله" تأكيدًا على أهمية مراعاة الأدلة والنصوص بشكل شامل.

ولذلك، فإنّ الهدف الرئيسي مِن هذا البحث هو تحليل دَور القواعد الفقهية الخمس الكبرى في تشكيل الأسس التي تقوم عليها الفتاوى الاقتصادية المعاصرة من خلال فتاوى الهيئة الشرعية الوطنية التابعة لمجلس علماء إندونيسيا.

أسئلة البحث:

١. ما القواعد الفقهية الخمس الكبرى حسب علماء المذاهب والعلماء المعاصرين؟
٢. كيف تؤثّر هذه القواعد الخمس الكبرى في الفتاوى الاقتصادية المعاصرة التي تصدرها الهيئة الشرعية الوطنية التابعة لمجلس علماء إندونيسيا(DSN-MUI) ؟

أهداف البحث:

١. معرفة القواعد الفقهية الخمس الكبرى عند علماء المذاهب والعلماء المعاصرين.
٢. معرفة أثر القواعد الفقهية الخمس الكبرى في الفتاوى الاقتصادية المعاصرة الصادرة عن الهيئة الشرعية الوطنية التابعة لمجلس علماء إندونيسيا.

منهج البحث:

يستخدم هذا البحث منهجًا تاريخيًا وفلسفيًا واستقرائيًا ومقارنًا. أما التحليل فهو تحليل وصفي. تقنية تحليل البيانات في هذا البحث ستكون مِن خلال جمع البيانات حول القواعد الفقهية الكبرى مِن مصادرها الأولية مثل كتاب: "الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية" للسيوطي (ت. ٩١١ هـ)، وكتاب "الأشباه والنظائر على مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان" لابن نجيم (ت. ٩٧٠ هـ)، وكتاب "القواعد" للمقّري (ت. ٧٥٨ هـ). بينما تكون مصادر كتب القواعد الفقهية المعاصرة مثل "الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد" لمصطفى أحمد الزرقا (ت. ١٤٢٠ هـ)، و"الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية" للبورنو، و"القواعد الفقهية تاريخها وأثرها في الفقه" لمحمد الوائلي (ت. ١٤٣١ هـ).

الدراسات السابقة:

هناك العديد مِن الدراسات السابقة التي تتعلق بالقواعد الفقهية الخمس الكبرى. ومِن أبرزها دراسة سمير يونس التميمي التي تُبرِز العديد مِن تطبيقات القواعد الفقهية في قصص القرآن، والتي تتناول مختلف القضايا الفقهية وفوائدها (Al-Tamimi, 2020).

تَوَضِّح لطيفة منورة أنّ الشيخ البكري الدمياطي في كتابه "إعانة الطالبين" كثيرًا ما يستخدم القواعد الفقهية الخمس الكبرى كأساس لشرح مختلف القضايا، خاصة في باب العبادات.(Munawaroh, 2017).

قام جابر خليفة الآزمي بدراسة تطبيق القواعد الفقهية الخمس الكبرى على وثيقة الأخوة الإنسانية التي وقعها الأزهر والكنيسة الكاثوليكية (Al-'Azimi, 2021).

قام محمد سيتيو نوغروهو وآخرون بدراسة تطبيق القواعد الفقهية الخمس الكبرى في حل القضايا الفقهية المعاصرة، مع التركيز على باب العبادات مثل الطهارة، والصلاة، والزكاة، والصوم، والحج (Nugroho et al., 2022).

قام إسماعيل أولوان بدراسة مركزة لآراء ابن تيمية في فتاواه المتعلقة بتطبيق القواعد الفقهية الخمس الكبرى بما في ذلك فروعها في محاولة لحل عدد مِن القضايا الفقهية الإسلامية (Ulwan, 1433).

قامت عائشة أحمد البدوي بدراسة خاصة للقاعدة الفقهية "الأمور بمقاصدها" المتعلقة بنظام الإجراءات الجنائية في المملكة العربية السعودية (Albediwi, 2022).

قام عمر عبد الله كامل بدراسة تأثير القواعد الفقهية الخمس الكبرى بما في ذلك فروع كل قاعدة فقهية، خاصة في عدد مِن القضايا المتعلقة بالمعاملات المالية (Umar Abdullah Kamil, n.d.)

قام كامل محمد حسين بشيرت بدراسة خاصة للقاعدة الفقهية "الضرر يزال" وتطبيقاتها على حالات عمليات التجميل الطبية (Basyarat, n.d.).

قام عبد الحي أبرو بدراسة خاصة للقاعدة الفقهية "لا ضرر ولا ضرار" وفروعها. تناول في دراسته مصادر القاعدة، وشرحها، وتطبيقاتها في حلِّ عدد من القضايا الفقهية؛ مثل مسألة التأمين التكافلي (Abro, 2013).

قام لقمان زكريا بدراسة خاصة للقاعدة الفقهية "العادة محكمة" وعلاقتها بالقانون الجنائي (Zakariyah, 2012).

قام بويرهان سايتي وآدم عبد الله بدراسة القواعد الفقهية الخمس الكبرى وعلاقتها بمجال المالية والمصرفية الإسلامية. حيث تسهم هذه القواعد في نهضة قوانين الشريعة في المعاملات الحديثة (Saiti & Abdullah, 2016).

قامتْ مرام بنت سعود بدراسة القواعد الفقهية الخمس الكبرى وعلاقتها باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي. ترتبط هذه القواعد الفقهية الكبرى مع بعض فروعها بوسائل التواصل الاجتماعي(Al-Gamidi, n.d.).

قام طلال عقيل بدراسة تطبيق القواعد الفقهية الخمس الكبرى في مجال التعليم. تستند هذه القواعد الفقهية إلى القانون الشرعي لتنظيم حياة الإنسان، بما في ذلك في مجال التعليم (Al-Khairi, 2012).

قام عود بن حسين بدراسة خاصة للقاعدة الفقهية "الضرر يزال" والتي توجد في فقه المذهب المالكي (Al-Syahri, 2020)).

قامت خديجة مدني بدراسة خاصة للقاعدة الفقهية "الضرر يزال"، وكيفية تطبيقها من خلال المنهج الإسلامي، سواء بإزالة الضرر مباشرة، أو التعويض المالي، أو العقوبات (Khadijah Madani, 2024).

قام أمجد داروين أبو موسى بدراسة خاصة لتطبيق القاعدة الفقهية "الضرر يزال" في مسائل التأمين، وتأجيل الديون، وتغير قيمة المال، والتضخم، وبيع الحرام، والتعويض غير المادي، وغيرها (Musa, 2014).

تسلط الدراسات السابقة بشكل عام الضوء على تطبيق القواعد الفقهية الخمس الكبرى في مجالات مختلفة مِن الحياة مثل العبادة، والمعاملات، والقانون الجنائي، والطب، والتعليم، ووسائل التواصل الاجتماعي. ولذلك، فإنّ مجال تركيز البحث الحالي لم تتمْ دراسته بشكل واسع في الدراسات السابقة، مما يجعل هذا البحث يقدم منظورًا جديدًا حول دَو القواعد الفقهية الخمس الكبرى في القانون الإسلامي. يساهم البحث الحالي مِن خلال منهج يشمل مقارنة عدد القواعد الفقهية الكبرى وتأثيرها في الفتاوى الاقتصادية المعاصرة التي يصدرها المجلس الشرعي الوطني التابع لمجلس علماء إندونيسيا.

المبحث الأول: القواعد الفقهية الخمس الكبرى عند فقهاء المذاهب الأربعة والعلماء المعاصرين

المطلب الأول: مفهوم القاعدة الفقهية

مصطلح القاعدة الفقهية صاغه في البداية أبو طاهر الدبوسي (Al-Suyuti, 1997). ومع ذلك، لم يُعثَر على تعريف خاص مِن العلماء للقاعدة الفقهية الكبرى. فالقاعدة الفقهية الكبرى لها فروع كثيرة، ولذلك تُعدّ قواعد أساسية، وتسمّى قواعد كبرى أو أمهات القواعد، لأنها تُعدّ أصولًا تتفرع منها القواعد الفقهية الفرعية (Talhah, 2014).

قال المقَّري (ت. ٧٥٨هـ) في تعريف القاعدة الفقهية اصطلاحا: "حُكم أغلبي يتعرف منه حُكم الجزئيات الفقهية مباشرة. (Al-Maqqari, n.d.).

قال تاج الدين السبكي (ت. ٧٧١هـ) في تعريف القاعدة الفقهية: "الأمر الكلي الذي ينطبق عليه جزئيات كثيرة يُفهم أحكامها منها" (Al-Subki, 1991b).

القواعد الفقهية: حُكم كُلي فقهي ينطبق على جزئيات عديدة مِن أبواب مختلفة (Rajab, 2008).

ابن ملقن (ت. ٨٠٤ هـ) يُعرّف القاعدة الفقهية بقوله: "القاعدة هي الأمر الكلي الذي ينص على جزئيات يحكم أحكامها منها. (Mulaqqin, 2010)

أحد العلماء المعاصرين مثل مصطفى أحمد الزرقا (ت. ١٤٢٠ هـ) يعرف القاعدة الفقهية اصطلاحًا بالقول: "أصولٌ فقهية كلية تُوجد في نصوصٍ موجزة دستورية تتضمن أحكامًا تشريعية في الحوادث التي تدخل موضوعها " (M. Al-Zarqa, 1998).

عالم معاصر آخر مثل محمد الوائلي (ت. ١٤٣١ هـ) يُعرّف القاعدة الفقهية بالقول: "حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته أو معظمها لتُعرف أحكامها منه. (Al-Walaili, 1987).

المطلب الثاني: أهمية القاعدة الفقهية

لاندين، كما نَقَل عن سايتي وعبدالله، يبرز أهمية فهم القاعدة الفقهية ويُبين أنّ للقاعدة الفقهية دَور كبير في صياغة واستخلاص مختلف المسائل القانونية التي تظهر في وسط المجتمع (Saiti & Abdullah, 2016).

شيتما وآخرون يشرحون أنّ القاعدة الفقهية لها دَور مُهم في تقديم فهم عميق حول جوهر الحقائق القانونية في الإسلام. ويهدف ذلك إلى إصدار قرارات قانونية دقيقة بالاستناد إلى القرآن الكريم، الحديث، ونتائج الاجتهاد (Shettima et al., 2016).

شيتما وآخرون أيضًا يؤكدون أهمية القاعدة الفقهية كأداة عملية لفهم أهداف الشريعة، ومساعدة المجتهد في تحديد الحكم في المسائل التي لا يوجد لها نص مباشِر (Shettima et al., 2016).

وفقًا للمحمصاني، كما أوضح برهان سايتي وآدم عبدالله، فإنّ القاعدة الفقهية: هي مبدأ قانوني عام يمكن تطبيقُه لحل القضايا المحددة (Saiti & Abdullah, 2016).

القاعدة الفقهية تنشأ مِن القضايا الجزئية لتكامل المعنى (Mohamad Yunus, 2019). اتفق فقهاء المذاهب الأربعة على أنّ القاعدة الفقهية يمكن استخدامُها كدليل في الشريعة الإسلامية ويمكن تطبيقها على المسائل المعاصرة (Sanusi, 2021).

القاعدة الفقهية هي المبادئ الفقهية التي صِيغَت بشكل عام مِن مواد الفقه التي تحتوي على علة متشابهة، بهدف تبسيط مختلف المسائل وتسهيل فهمها (Rambe, 2022).

القاعدة الفقهية مُهمّة في القانون الإسلامي المعاصر؛ لأنها تضمن توافق الحُكم مع القرآن الكريم والسنة النبوية والمصلحة، وتمنع تعارض المعايير أو ظهور مشاكل جديدة.

المطلب الثالث: القواعد الفقهية الخمس

مِن بيْن العلماء الذين ذكروا وجود خمس قواعد، صلاح الدين العلائي (ت. ٧٦١ هـ). وقد رتبها على النحو التالي:

١. إنّ الأمور بمقاصدها
٢. اليقين لا يزول بالشّكّ
٣. المشقّة تجلب التّيْسير
٤. الضّرر يزال
٥. اعتبار العادات والرّجوع إليها (Al-'Alai, 2004).

تاج الدين السبكي (ت. ٧٧١ هـ) ذكَر ترتيب القواعد الأساسية على النحو التالي:

١. اليقين لا يُرفَع بالشّكّ
٢. الضّرر يزال
٣. المشقّة تجلب التيسير
٤. الرّجوع إلى العادات
٥. الأمور بمقاصدها (Al-Subki, 1991b).

ابن الملقّن (ت. ٨٠٤ هـ) ذكر ترتيب القواعد الأساسية على النحو التالي:

١. الأمور بمقاصدها
٢. اليقين لا يزول بالشّكّ
٣. المشقّة تجلب التَيسير
٤. الضّرر يزال
٥. العادات مُحكّمة (Mulaqqin, 2010).

تقي الدين الحصني (ت. ٩١١ هـ) ذكر ترتيب القواعد على النحو التالي:

١. الأمور بمقاصدها
٢. اليقين لا يزول بِالشّكّ
٣. المشقّة تجلب التّيسير
٤. الضّرر يزال
٥. اعتبار العادات والرّجوع إليها (Al-Hisni, 1997).

أما المقَّري (ت. ٧٥٨ هـ) من علماء المالكية فقد ذكر أربع قواعد، وهي:

١. الأمور بمقاصدها
٢. الضّرر يزال
٣. اليقين لا يزول بالشّكّ
٤. إعمال الكلام أولَى مِن إهماله. (Al-Maqqari, n.d.).

ابن نجيم (ت. ٩٧٠ هـ) مِن علماء الحنفية ذَكر ست قواعد، وهي:

١. لا ثواب إلّا بالنّيّات
٢. الأمور بمقاصدها
٣. اليقين لا يزول بالشّكّ
٤. المشقّة تجلب التّيسير
٥. الضّرر يزال
٦. العادة محكّمة .(Nujaim, 1999)

وأما العالِم المعاصر يعقوب الباحسين فقد ذكر خمس قواعد، وهي:

١. الأمور بمقاصدها
٢. المشقّة تجلب التّيسير
٣. اليقين لا يزول بالشّكّ
٤. لا ضرر ولا ضرار
٥. العادة محكّمة (Al-Bahisin, 2011).

صالح السدلان ذكر خمس قواعد، وهي:

١. الأمور بمقاصدها
٢. اليقين لا يزول بالشّكّ
٣. المشقّة تجلب التّيسير
٤. العادة محكّمة

٥. لا ضرر ولا ضرار .(Al-Sadlan, 1417)

الشيخ أحمد الزرقا (ت. ١٣٥٧ هـ) ومصطفى أحمد الزرقا ذكرا خمس قواعد، وهي:

١. الأمور بمقاصدها
٢. الضّرر يزال
٣. العادة محكّمة
٤. اليقين لا يزول بالشّكّ
٥. المشقّة تجلب التّيسير

(S. A. M. Al-Zarqa, 1989). (M. Al-Zarqa, 1998)

مصطفى أحمد الزحيلي ذكر خمس قواعد، وهي:

١. الأمور بمقاصدها
٢. اليقين لا يزول بالشّكّ
٣. المشقّة تجلب التّيسير
٤. الضّرر يزال
٥. العادة محكّمة (Al-Zuhaili, 2016).

إبراهيم الحريري ذكر خمس قواعد، ترتيبها كما يلي:

١. الأمور بمقاصدها
٢. اليقين لا يزول بالشك
٣. لا ضرر ولا ضرار
٤. المشقة تجلب التيسير
٥. العادة محكّمة (Al-Hariri, 1998).

عبد القادر مهاوات ذكر خمس قواعد، وترتيبها كما يلي:

١. الأمور بمقاصدها
٢. الضرر يزال
٣. اليقين لا يزول بالشك
٤. المشقة تجلب التيسير
٥. العادة محكّمة (Mahawat, 2018).

محمد صدقي البورنو ذكر ست قواعد، وترتيبها كما يلي:

١. الأمور بمقاصدها
٢. اليقين لا يزول بالشك
٣. المشقة تجلب التيسير
٤. لا ضرر ولا ضرار
٥. العادة محكّمة
٦. إعمال الكلام أولى مِن إهماله (Al-Burnuwi, 1996).

محمد الوائلي ذكر خمس قواعد، وترتيبها كما يلي:

١. الأمور بمقاصدها
٢. اليقين لا يزول بالشك
٣. المشقة تجلب التيسير
٤. الضرر يزال
٥. العادة محكّمة (Al-Walaili, 1987).

يمكن استنتاج أنّ عَدد القواعد الفقهية الكبرى عند علماء المذاهب يميل إلى أن يكون بيْن أربع إلى سِتّ قواعد، بينما العلماء المعاصرون يلتزمون بخمس قواعد بشكل ثابت. وأما مِن حيث الترتيب، فهناك تبايُن، إلّا أنّ قاعدة "الأمور بمقاصدها" تكاد تكون دائمًا في البداية. أما مِن حيث المحتوى، فتوجد قواعد إضافية في بعض النسخ، مثل: "إعمال الكلام أولَى مِن إهماله" "ولا ثواب إلا بالنيات".

أما مِن حيث المعنى الفلسفي المستخلَص مِن الشرح الوارد في الجدول، فيبرز الجوانب التالية:

١. يتفق علماء المذاهب والعلماء المعاصرون على أنّ القواعد الفقهية يجب أنْ تكون قابلة للتكيّف مع التغيرات الاجتماعية والثقافية.
٢. المبادئ مثل النية، واليقين، والتيسير، وإزالة الضرر، والعُرف تعكس الجَمع بيْن القِيم العالمية للشريعة الإسلامية واحتياجات المجتمع العملية.
٣. وجود قاعدة تتعلق بالعُرف يدل على الاعتراف بأهمية تكييف الشريعة مع واقع المجتمعات المحلية.
٤. التأكيد على قاعدة "إعمال الكلام" يُبيّن الحرص على فهم النصوص الشرعية بشكل أمثل في سياق تطبيقها.

المبحث الثاني: القواعد الفقهية الخمس الكبرى، وآثارها في الفتاوى الاقتصادية المعاصرة الصادرة عن المجلس الوطني للشريعة التابع لمجلس علماء إندونيسيا

القواعد الفقهية أداة مُهمة للمجتهد في استنباط الأحكام الشرعية. ويتطلب فهمًا عميقًا لهذه القواعد نظرًا لمكانتها الحيوية في الفقه الإسلامي. وتمتاز القواعد الفقهية بكونها منهجًا فعّالًا في استنباط الأحكام الشرعية، إذ إنها كثيرةُ العَدد، مُوجَزَة اللفظ، واسعة المعنى، وقادرة على الربط بيْن فروع الأحكام العملية المختلفة على الرغم مِن تباين موضوعاتها وأبوابها (Awal Rifai, Darus Salam, 2021).

القواعد الفقهية ليست قوانين، وإنما هي مبادئ عامة اعتمدها العلماء لاكتشاف الأحكام أو القواعد الشرعية، وخاصة في الحالات التي لا توجد فيها نصوص صريحة في القرآن الكريم والحديث النبوي (Mudzhar, 2022).

استنادا إلى نِطاقها وسعتها، تنقسم القواعد الفقهية إلى ثلاثة أنواع:

أولًا: القاعدة الكلية الكبرى، وهي القاعدة التي تشمل جميع أبواب الفقه تقريبًا.

ثانيًا: القاعدة الصُّغرى، وهي أضيَق نطاقًا مِن الكُبرى، وتُطبّق على عدة أبواب مِن الفقه، مثل القاعدة: "لا عِبرة بالظنّ البَيّن خطؤه"، وقد تكون خاصة بباب مُعَيّن، مثل قاعدة: "العِبرة في العقود بالمقاصد والمعاني."

ثالثًا: القاعدة الخاصة، وهي القاعدة التي تختص بباب فقهي واحد، وتُعرف أيضًا بـ"الضابط"، مثل القاعدة: "كلُّ ميتة نجسة إلا السمك والجراد." (Awal Rifai, Darus Salam, 2021).

القواعد الفقهية مُهمة لحلّ العديد مِن المسائل في العبادات، وأحكام الأسرة، والمعاملات المالية، وغيرها(Saiti & Abdullah, 2016).

ترتبط القواعد الفقهية بالفتاوى المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي التي يُصدِرها مجلس الهيئة الشرعية الوطنية (DSN-MUI) مِن خلال عملية الاجتهاد الجَماعي، وهو اجتهاد جماعي يشارك فيه عددٌ مِن العُلماء، وليس اجتهادًا فرديًا. وتكون قوة الفتوى الناتجة عن هذا الاجتهاد الجماعي أقوى مِن الاجتهاد الفردي. ومع ذلك، فإنّ هذا الاجتهاد الجماعي يُعدّ حُجّة ظنّية، وعادة لا يشمل جميع المجتهدين بصفة عامة. (Novia, 2016).

لقد تمّ إدماج القواعد الفقهية في كل فتوى يُصدِرها مجلس الهيئة الشرعية الوطنية (DSN-MUI) ، حيث تُذكر دائمًا كجزء مِن الاعتبارات بَعدَ الاستدلال

بالقرآن والسنة، مما يَدلّ على أنّ القواعد الفقهية تُعَدُّ جزءًا لا يتجزأ مِن الفتاوى الصادرة (Novia, 2016).

ومع ذلك، وبناء على ما تمّ العثور عليه، تمّ ذِكر بعض الأمثلة مِن فتاوى مجلس الهيئة الشرعية الوطنية (DSN-MUI) المتعلقة بأحكام الاقتصاد الإسلامي التي تَعتَمد قراراتها على ثلاث قواعد فقهية مِن القواعد الفقهية الخمس الكبرى، وهي كما يلي:

فتوى رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٤م بشأن بطاقة الائتمان الإسلامي؛ الحكم: جائز بشرط عدم احتوائها على الربا، وأنْ لا يكون موضوعها سلعًا محرمة أو تتعلق بالمعصية، وألّا يكون فيها إسراف أو إهمال في سداد الديون. القاعدة الفقهية المستَنَد إليها: المشقة تجلب التيسير.

فتوى رقم ١١٦ لسنة ٢٠١٧م بشأن النّقود الإلكترونية الإسلامية؛ الحكم: جائز بشرط عدم احتوائها على الربا، الغَرَر، الميسِر، التدليس، الرشوة، أو الإسراف. القاعدة الفقهية المستَنَد إليها: الضرر يزال.

فتوى رقم ١٣٥ لسنة ٢٠٢٠م بشأن الأسهم؛ الحكم: جائز بشرط عدم احتوائها على الربا، الغرر، الميسر، التدليس، الرشوة، التّعدّي، التقصير، أو مخالفة الشروط المتفق عليها. القاعدة الفقهية المستَنَد إليها : الضرر يزال.

فتوى رقم ١٤٠ لسنة ٢٠٢١م بشأن عرض الأوراق المالية الإسلامية مِن خلال خدمات التمويل الجماعي القائمة على التكنولوجيا وفقًا للمبادئ الإسلامية. الحكم: جائز بشرط عدم احتوائها على الربا، الغرر، الميسر، التدليس، الضرر، الظلم، أو المعصية. القاعدة الفقهية المستَنَد إليها: العادة مُحكّمة، والضرر يزال.

فتوى رقم ١٤١ لسنة ٢٠٢١م بشأن إرشادات إنشاء وتشغيل التعاونيات الإسلامية؛ الحكم: جائز بشرط عدم احتوائها على الربا، الغرر، الميسر، التدليس، الضرر، الظلم، الرشوة، التعدي، أو الإهمال. القاعدة الفقهية المستَنَد إليها: العادة مُحكمة، والضرر يزال.

فتوى رقم ١٤٢ لسنة ٢٠٢١م بشأن دخل المؤسسات المالية الإسلامية خلال فترة الإنشاء (التشييد)؛ الحكم: جائز بشرط الامتثال للشروط والأحكام، مثل استخدام عقود الاستصناع، الإجارة الموصوفة في الذمة، والجمع بيْن العقود (الشركة، والمضاربة، المرابحة). القاعدة الفقهية المستَنَد إليها :العادة مُحكّمة.

فتوى رقم ١٤٤ لسنة ٢٠٢١م بشأن السوق الإلكترونية. القاعدة الفقهية المستَنَد إليها: الضرر يزال، والعادة مُحكّمة.

فتوى رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٢١م بشأن المتاجر الإلكترونية؛ الحكم: جائز بشرط عدم احتوائه على التدليس، الغش، أو التناجُش. القاعدة الفقهية المستَنَد إليها: الضرر يزال، والعادة محكّمة.

فتوى رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٢٣م بشأن صناديق المؤشرات المتداولة الإسلامية؛ الحكم: جائز بشرط عدم احتوائه على الربا، الغرر، الميسر، أو الضرر. القاعدة الفقهية المستَنَد إليها: الضرر يزال.

بشكل عام، هناك ثلاث قواعد فقهية مِن القواعد الفقهية الخمس الكبرى التي اعتمدت عليها فتاوى الهيئة الشرعية الوطنية لمجلس العلماء الإندونيسي (DSN-MUI) في معالجة القضايا الاقتصادية المعاصرة. وتشير الدلالة الفلسفية لهذه القواعد الثلاث، كما تنعكس في فتاوى الهيئة، إلى المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية التي

تهدف إلى تحقيق رفاهية الأمة ومنع الضرر. تؤكد القاعدة الفقهية "الضرر يزال "على أهمية العدالة مِن خلال إزالة الأذى والضرر المحتمَل. وتعكس القاعدة الفقهية "العادة محكّمة "مرونة الشريعة في التكيُّف مع السياقات الاجتماعية. أما القاعدة الفقهية "المشقة تجلب التيسير"، فتُبرز ضرورة التيسير عند مواجهة الصعوبات. وعموماً، تهدف هذه القواعد إلى ترسيخ قِيَم العدالة، والتيسير، والمصلحة في تطبيق الاقتصاد الإسلامي.

الخاتمة

يتفق العلماء على وجود خمس قواعد فقهية كبرى مِن حيث العدد والترتيب، وهي:

١. الأمور بمقاصدها
٢. اليقين لا يزول بالشك
٣. المشقة تجلب التيسير
٤. الضرر يزال
٥. العادة محكّمة.

ومع ذلك، أضاف بعض العلماء، مثل ابن نجيم ومحمد صدقي البورنو (مِن العلماء المعاصرين)، قاعدة سادسة؛ فقد أضاف ابن نجيم قاعدة خاصة وهي: "لا ثواب إلّا بالنيات"، بينما أضاف المقَّري ومحمد صدقي البورنو قاعدة: "إعمال الكلام أولَى مِن إهماله"

وُجِد ثلاث قواعد فقهية مِن القواعد الخمس الكبرى، تَبيّن أنها ذات تأثير كبير على الفتاوى الاقتصادية المعاصرة التي تُصدرها هيئة الشريعة الوطنية التابعة لمجلس العلماء الإندونيسي (DSN-MUI) وهي:

١. قاعدة "المشقة تجلب التيسير"، تؤثر في السعي إلى تقديم التيسير للمجتمع استجابةً لحاجات العصر الحديث.
٢. قاعدة "الضرر يزال"، تؤثر في السعي إلى منع الأضرار الناجمة عن الربا، والغرر، والاستغلال.

قاعدة "العادة محكّمة"، تؤثر في إضفاء الشرعية على العادات المجتمعية الحديثة مثل استخدام الخدمات الرقمية وخصائص السوق الإلكتروني الحديثة.

التوصيات

يوصي هذا البحث بإجراء دراسات لاحقة تركّز على قواعد فقهية أخرى (غير القواعد الكبرى) التي تُبنى عليها فتاوى الاقتصاد الإسلامي مِن قِبَلDSN-MUI ، مع استخدام منهج الفلسفة الاقتصادية الإسلامية.

المراجع

ʿAbd al-Raḥmān, N., Mastuki, N., Osman, M. R., & Kasim, N. (2020). Islamic legal maxim for Shari'ah audit in Islamic bank. Journal of Islamic Accounting and Business Research, 11(2), 457–471. https://doi.org/10.1108/JIABR-11-2017-0170

Abro, A. H. (2013). Dirāsah fiqhīyah taṭbīqīyah li-qāʿidah "lā ḍarara wa-lā ḍirāra". Al-Qalam, June, 392–420. http://pu.edu.pk/images/journal/alqalam/PDF/3.%20Dr.%20Abdul%20Haye%20Abro-18-issue1-2013.pdf

Al-ʿAlāʾī, Ṣ. (2004). Al-majmūʿ al-madhab fī qawāʿid al-madhab (Vol. 1). Al-Maktabah al-Makkīyah.

Al-ʿAẓīmī, J. K. (2021). Al-qawāʿid al-fiqhīyah al-kullīyah wa-taṭbīqātuhā fī al-ikhāwah al-insānīyah. Majallat al-Sharīʿah wa-al-Qānūn, 37, 174–216.

Al-Bāḥisīn, Y. (2011). Al-mufaṣṣal fī al-qawāʿid al-fiqhīyah (2nd ed.). Dār al-Tadmurīyah.

Albediwi, A. A. (2022). Athar al-qāʿidah al-fiqhīyah al-kubrá "al-umūr bi-maqāṣidihā" wa-al-qāʿidah "al-iʿtibār li-al-maqāṣid wa-al-maʿānī lā li-al-alfāẓ". Journal of Islamic Sciences, 222(5), 1–15. https://doi.org/10.26389/AJSRP.A150522

Ibn Nujaym. (1999). Al-ashbāh wa-al-naẓāʾir ʿalá madhhab Abī Ḥanīfah al-Nuʿmān (1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

Ibn Rajab. (2008). Al-qawāʿid al-fiqhīyah (M. A. Al-Bannā, Ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

Ibn ʿUlwān, I. H. M. (1433 H). Al-qawāʿid al-fiqhīyah al-khams al-kubrá wa-al-qawāʿid al-mundarijah taḥtahā (3rd ed.). Dār Ibn al-Jawzī.

Kāmil, ʿU. ʿA. (n.d.). Al-qawāʿid al-fiqhīyah al-kubrá wa-atharuhā fī al-muʿāmalah al-mālīyah. Jāmiʿat al-Azhar al-Sharīf.

Khadījah Madanī, D. B. (2024). Qāʿidah "al-ḍarar yuzālu": ʿAnāṣiruhā wa-ḍawābiṭuhā wa-taṭbīqātuhā: Namādhij taṭbīqīyatun min qānūn al-aḥwāl al-shakhṣīyah al-Imārātī. Majallat al-Buḥūth al-ʿIlmīyah wa-al-Dirāsāt al-Islāmīyah, 16(2), 515–552.

Maḥāwāt, A. Q. ibn K. (2018). Al-qawāʿid al-fiqhīyah al-khams al-kubrá (3rd ed.). Maṭbaʿat Rīmīl.

Mohamad Yunus, M. I. (2019). The position and application of Islamic legal maxims (qawāʿid al-fiqhīyah) in the law of evidence (ṭuruq al-ḥukmīyah). FIAT JUSTISIA: Jurnal Ilmu Hukum, 13(1), 43–74. https://doi.org/10.25041/fiatjustisia.v13no1.1479

Mudzhar, M. A. (2022). The use of legal maxims in the fatwas of Indonesian Ulama Council. JURNAL INDO-ISLAMIKA, 12(1). https://doi.org/10.15408/jii.v12i1.24343

Munawaroh, L. (2017). Al-qawāʿid al-fiqhīyah al-khams al-kubrá fī bāb al-ʿibādah min kitāb iʿānat al-ṭālibīn li-al-Sayyid al-Bakrī. Qudus International Journal of Islamic Studies, 5(2), 143–167.

Musa, K. (2014). Legal maxims as a genre of Islamic law. Islamic Law and Society, 21(4), 325–365. https://doi.org/10.1163/15685195-00214p01

Nasrulloh, A. M. (2023). Analisis sumber pembentukan qawāʿid al-aḥkām beserta sejarah perkembangannya. Muqaranah, 7(2). https://doi.org/10.19109/muqaranah.v7i2.18874

Novia, A. (2016). Kontribusi fiqh legal maxim dalam fatwa-fatwa ekonomi syariah Dewan Syariah Nasional Majelis Ulama Indonesia (DSN-MUI). TSAQAFAH: Jurnal Peradaban Islam, 12(1), 79–104. https://doi.org/10.21111/tsaqafah.v12i1.369

Nugroho, M. S., Rosyadi, I., & Arif, A. (2022). Takhrīj al-furūʿ al-fiqhīyah khilāl abwāb ʿibādah ḥāshīyah al-Bājūrī ʿalá al-qawāʿid al-khams al-kubrá maʿa amthilat al-taṭbīqāt al-muʿāṣirah. Ijtihad: Jurnal Hukum Dan Ekonomi Islam, 16(1), 114–152.

Rambe, K. M. (2022). Beberapa istilah penting; membandingkan qawāʿid fiqhīyah dengan ḍābiṭ fiqh, naẓarīyah fiqhīyah, dan kaidah uṣūlīyah.

Al-Burnūwī, M. S. (1996). Al-wajīz fī īḍāḥ qawāʿid al-fiqh al-kullīyah (4th ed.). Muʾassasat al-Risālah.

Al-Ghāmidī, M. bint M. (n.d.). Al-qawāʿid al-kullīyah al-mutaʿalliqah bi-wasāʾil al-tawāṣul al-ijtimāʿī. Majallat al-Dirāsāt al-ʿArab.

Al-Ḥarīrī, I. M. M. (1998). Al-madkhal ilá al-qawāʿid al-fiqhīyah al-kullīyah. Dār ʿAmmār.

Al-Ḥiṣnī, T. (1997). Kitāb al-qawāʿid (Vol. 1) (A. R. Al-Shaʿlān, Ed., 1st ed.). Maktabat al-Rushd.

Al-Khayrī, T. U. ʿAṭā. (2012). Taṭbīqīyah tarbawīyah mustanbiṭah min al-qawāʿid al-khams al-kubrá. Majallat Buḥūth al-Tarbīyah al-Nawʿīyah, 25.

Al-Maqqarī, A. A. M. (n.d.). Al-qawāʿid (Vol. 1). Jāmiʿat Umm al-Qurá.

Al-Marʿashalī, M. A. R. (n.d.). Taṭawwur al-qawāʿid al-fiqhīyah min ẓāhiratin ilá ʿilmin wa-atharin wa-athar dhālika fī al-fiqh al-Islāmī. 175–270.

Al-Saʿdlān, Ṣ. ibn G. (1417 H). Al-qawāʿid al-fiqhīyah al-kubrá wa-mā tafarraʿa ʿanhā. Dār Bilansīyah.

Al-Shāhrī, A. ibn Ḥ. M. (2020). Qāʿidah "lā ḍarara wa-lā ḍirāra" fī kutub al-nawāzil fī al-fiqh al-Mālikī. Majallat Kullīyat al-Sharīʿah wa-al-Qānūn, 32.

Al-Subkī, T. (1991). Al-ashbāh wa-al-naẓāʾir (Vol. 1, 1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

Al-Suyūṭī, J. (1997). Al-ashbāh wa-al-naẓāʾir fī qawāʿid wa-furūʿ fiqh al-Shāfiʿīyah (Vol. 1, 2nd ed.). Maktabat Nizār Muṣṭafá al-Bāz.

Al-Tamīmī, S. Y. (2020). Al-qawāʿid al-fiqhīyah al-khams al-kubrá fī al-qiṣaṣ al-Qurʾānī: Istinbāṭuhā wa-taṭbīqātuhā. Jāmiʿat al-Khalīl.

Al-Walīlī, M. (1987). Al-qawāʿid al-fiqhīyah: Tārīkhuhā wa-atharuhā fī al-fiqh (1st ed.).

Al-Zarqā, M. (1998). Al-fiqh al-Islāmī fī thawbihi al-jadīd (1st ed.). Dār al-Qalam.

Al-Zarqāʾ, M. A. (1989). Sharḥ al-qawāʿid al-fiqhīyah (2nd ed.). Dār al-Qalam.

Al-Zuḥaylī, M. M. (2016). Al-qawāʿid al-fiqhīyah wa-taṭbīqātuhā fī al-madhāhib al-arbaʿah (1st ed.). Dār al-Fikr.

Arfan, A. (n.d.). Optimalisasi serapan kaidah-kaidah fikih muamalah dalam kompilasi hukum ekonomi syariah.

Basyarāt, K. M. H. (n.d.). Athar qāʿidah "al-ḍarar yuzālu" wa-taṭbīqātuhā ʿalá qaḍāyā ʿamalīyāt al-tajammul al-ṭibbīyah, 31, 1–22.

Efendi, J. (2019). Kedudukan kaidah fikih dalam ijtihad dan relevansinya dengan kompilasi hukum Islam (KHI). Al-Ahkam, X(2), 59–88. http://repository.uinib.ac.id/1825/1/JOHAN%20EFENDI%20NIM.%20088162648.pdf

Ibn al-Mulaqqin. (2010). Qawāʿid Ibn al-Mulaqqin (Vol. 1, 1st ed.). Dār Ibn al-Qayyim.

Landraad: Jurnal Syariah & Hukum Bisnis, 1(2), 101–112.

Rifāʿī, A., Dār al-Salām, & A. K. (2021). Al-qawāʿid al-fiqhīyah wa-al-fatwá: Makānatuhā wa-dawruhumā fī binā' wa-taṭawwur al-fiqh. International Journal of Islamic Studies, 1(2), 51–73.

Saiti, B., & Abdullah, A. (2016). The legal maxims of Islamic law (excluding five leading legal maxims) and their applications in Islamic finance. Journal of King Abdul Aziz University, Islamic Economics, 29(2), 139–151. https://doi.org/10.4197/Islec.29-2.12

Sanusi, S. R. F. (2021). Kaidah fikih: Sejarah dan pemikiran empat mazhab. Tahkim (Jurnal Peradaban Dan Hukum Islam), 4(2), 23–46. https://doi.org/10.29313/tahkim.v4i2.6809

Shettima, M., Biu, H. A., & Deribe, M. A. (2016). The relevance of Islamic legal maxims in determining contemporary legal issues. IIUM Law Journal, 24(2). https://doi.org/10.31436/iiumlj.v24i2.254

Talhah. (2014). Kaidah fiqhiyah furuʿīyah: Penerapannya pada isu kontemporer. Tahkim, 10, 67–88.

Thalib, P. (2016). Pengaplikasian qawāʿid fiqhīyah dalam hukum Islam kontemporer. Yuridika, 31(1), 54–63. https://doi.org/10.20473/ydk.v31i1.1958

Zakariyah, L. (2012). Custom and society in Islamic criminal law: A critical appraisal of the maxim "al-ʿādah muḥakkamah" (custom is authoritative) and its sisters in Islamic legal procedures. Arab Law Quarterly, 26(1), 75–97. https://doi.org/10.1163/157302512X612159